

أهمية الجزائر في الإستراتيجية الأمريكية (1945 – 1954) خلفيات دمج الجزائر في مشروع مارشال ومعاهدة الحلف الشمال الأطلسي

د / معمر العايب

قسم التاريخ - جامعة تلمسان

ملخص :

نحاول في هذا المقال تسليط الضوء على الموضوع المتعلق بأهمية الجزائر في الإستراتيجية الأمريكية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، من خلال كشف الخلفيات التي كانت وراء سعي الولايات المتحدة الأمريكية لدمج الجزائر في مشروع مارشال ومعاهدة الحلف الشمال الأطلسي ، و معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء توظيفها للتهديد الشيوعي في الجزائر و منطقة المغرب العربي، هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية : الجزائر – مشروع شال – الحلف الشمال الاطلسي- السياسة الامريكية – المغرب العربي – الشيوعية .

1 - طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية:

إن النتائج التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية، مثلت تغييرا جذريا في ميزان القوى الدولية، تمثل في ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة كبرى، أوشكا أن يحقق نظرية ماكيندر بسيطرتها على وسط وشرق أوروبا عقب الحرب¹ حيث أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ، أن دورها في هذه الحرب ، لن ينتهي بانتهائها وإنما سيextend إلى أمد بعيد، فإذا كانت حاجة دول أوروبا الملحة خلال فترة الحرب إلى السلاح الأمريكي، فإن حاجتها إلى المساعدات الأمريكية للبناء والتعمير في فترة ما بعد الحرب ستكون أكثر من ضرورية، فالفراغ السياسي والانهيال الاقتصادي وحالة الفقر والضياع التي خلفتها الحرب، قد قربت بين الجماهير الجائعة وبين أساليب الدعاية الشيوعية، فنشطت التنظيمات الشيوعية في مختلف دول أوروبا، واجتذبت إليها عدد غير قليل من الناس حيث وجدنا أن أولى انتخابات أجريت في غرب أوروبا في أعقاب الحرب، تمخضت عن حصول الحزب الشيوعي الإيطالي على ثلث أصوات الناخبين، وفي فرنسا حصل الشيوعيون على ربع الأصوات وليست الدولتان ذات الحكم الشيوعي.

عندما أحست الولايات المتحدة الأمريكية بازدياد النفوذ الشيوعي في دول شرق أوروبا، أدركت الخطر الجسيم الذي بات يهدد مصالحها التجارية في العالم، وشعرت بحاجتها إلى وضع

سياسة بعيدة المدى لمواجهة هذا الخطر، وقد استطاع الرئيس الأمريكي هاري ترومان، بمعاونة جورج كنان الخبير الأمريكي في الشؤون السوفيتية، من رسم سياسة جديدة أطلق عليها اسم سياسة كبح الجماع أو سياسة الحصر (Policy of containment)، وتقوم تلك السياسة على دعامتين أساسيتين إحداهما اقتصادية والأخرى عسكرية، تمثلت في مشروع مارشال ومشروع الحلف الشمال الأطلسي العسكري، والذي جاء خصيصا لإنقاذ دول غرب أوروبا من المد الشيوعي.

حيث دعا مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وقتئذ، وهو الذي سعى المشروع باسمه إلى وضع برنامج واسع النطاق، لتقديم معونات اقتصادية لدول أوروبا في صورة منح بشرط أن يقوم بينها تعاون اقتصادي، فالتكامل الاقتصادي فيما بينهما وبين بعضها أمر ضروري لإنعاشها من جديد، حيث قدرت الولايات المتحدة الأمريكية الأموال اللازمة لتنفيذه في حدود 5000 مليون دولار سنويا، وذلك لفترة أربع سنوات أو خمس سنوات.

فالمشروع من وجهة النظر الأمريكية كان موجها لإيقاف الزحف الشيوعي الذي حاول أن يستغل الجوع والبؤس المنتشرين بين هذه الشعوب التي تمثل ثلثي عدد سكان العالم، ومن الناحية الاقتصادية فإن المشروع كان يهدف إلى توسيع دائرة الأسواق التي تستوعب منتجات الدول الغربية².

ورغم ذلك لم يحل تنفيذ المشروع دون تقدم النفوذ الشيوعي، وأمام تزايد مخاطر الزحف الشيوعي خشيت بريطانيا وفرنسا من هذا الخطر، فلم تنتظر ما تسفر عنه مشاورات ومناقشات رجال السياسة والحرب في الولايات المتحدة، فسارعت معا إلى توقيع معاهدة دنكرك في مارس 1947 لتنظيم الدفاع عنهما، ضد أي عدوان وكان ذلك بمثابة النواة الأولى لميلاد منظمة لحلف الشمال الأطلسي وتأكدت مخاوف الدولتين بعد حدوث الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا لصالح الاتحاد السوفيتي في فبراير من عام 1948، مما دفع دول غرب أوروبا إلى الإسراع في توقيع معاهدة الدفاع الذاتي الجماعي "في بروكسل مارس 1948، بين بريطانيا وفرنسا وهولندا، لكسمبورغ، بلجيكا³.

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالمعاهدة وأيدتها وأعلن الرئيس ترومان في ذلك الوقت، أن هذه المعاهدة تعد خطوة هامة وأساسية في سبيل منح الدولة الحرة المعاونة التي تطالها، وبذلك التقت وجهة النظر الأمريكية مع وجهة نظر دول غرب أوروبا، حول إيجاد تكتل عسكري غربي لحمايتها من خطر المعسكر الشيوعي كان عام 1949 حاسما في مستقبل دول غرب أوروبا، ففي شهر أبريل تم التوقيع على ميثاق منظمة حلف الشمال الأطلسي⁴.

لقد عولت الولايات الأمريكية منذ ميلاد الحلف الشمال الأطلسي، على أن تتصرف في الشؤون الدولية وفق ما تمليه عليها مصالحها الخاصة، دون أن تكثر كثيرا لهيئة الأمم المتحدة، وقد عبر عن هذا الاتجاه الجنرال إيزنهاور، عندما كان يشغل منصب القائد العام للقوات المتحالفة في أوروبا في جوان 1952 بقوله: (...اعتقد أنه يجب علينا ألا نلزم أنفسنا بأي خط جغرافي أو نربط أنفسنا بأي عائق، على أي نحو ولا أومن بوجود غسل أيدينا وتصفيد أنفسنا ببيانات تسبق أعمالنا، إذا يتعين علينا أن نكون متأهبين للعمل وفقا لمصالحنا، عندما يحين الوقت المناسب لذلك وطبقا لمصلحتنا الذاتية، لمصلحتنا الذاتية المستنيرة بالقياس إلى العالم الحر...) ⁵

هذا على مستوى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية، مع دول غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، أما على مستوى علاقات السياسة الأمريكية الخارجية في حد ذاتها، فعرفت تغييرا مهما في أدوات عملها والأهداف التي أصبحت تبحث عنها، فقد لعب مارشال دورا مهما في ابتكار وسائل جديدة لمواجهة تحديات الحرب الباردة، ففي جويلية 1947 أدى قانون الأمن القومي إلى إنشاء هيئة جديدة تمثلت فيما يعرف بمجلس الأمن القومي يرمز له اختصارا بـ NSC-، وذلك لتنسيق السياسة العسكرية والخارجية لمصلحة الدفاع والأمن القومي، ورغم اعتراف هذه الهيئة بهيمنة السلطات المدنية في تقرير السياسة الخارجية، إلا أنها أعطت أهمية جديدة إلى العوامل العسكرية⁶، وكان وزير الخارجية عضوا في المجلس، ولكن يبدو أنه كان محاطا ومطوقا بالوزارات العسكرية لأن وزراء الدفاع والجيش والبحرية والقوات الجوية، كانوا أعضاء أيضا في المجلس ولما كان مارشال نفسه رجلا عسكريا، ولما كان هناك

عسكريون آخرون يحتلون مناصب دبلوماسية مهمة، فقد بدا للنقاد أن العسكريين قد انتزعوا حقا السيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية.⁷

□ 2 - دمج الجزائر في الإستراتيجية الأمريكية:

لا يمكن فهم السياسة الأمريكية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، إلا بربطها بالسياسة الأمريكية في كامل المنطقة العربية عموما وفي شمال إفريقيا تحديدا، لذلك يمكن ملاحظة أنه طرأ تغيير استراتيجي أساسي في السياسة الأمريكية الخارجية، وذلك نتيجة عاملين اثنين،- سبقت الإشارة إليهما في العناصر السابقة-، أولهما: ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى على مسرح السياسة الدولية، والثاني هو خروج حلفاء أمريكا وخاصة فرنسا وبريطانيا ضعيفتين اقتصاديا وعسكريا، في الوقت الذي كانت فيه سيطرتهم على المستعمرات، قد بدأت تتزعزع بل تنهار.⁸

كشفت الحرب العالمية لثانية عن الأهمية الإستراتيجية، للمستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا أثناء الإنزال الأمريكي بالجزائر، مما حقق هزم المحور وكان هذا عاملا مهما في زعزعة القوات الألمانية وأدى إلى فتح جبهة ثانية عام 1944 في أوروبا الغربية، وعليه فإن التجربة الأمريكية في إفريقيا الشمالية، لم تكن لتذهب سدا أمام أعين الخبراء الأمريكيين خصوصا مع بداية ظهور إرهابات مواجهة جديدة في الأفق ضد الاتحاد السوفيتي.⁹

ومن أجل الحفاظ على المصالح الغربية في إفريقيا الشمالية، فإن القادة الأمريكيين كانوا أكثر وعيا بهذه المسألة، مثلما يثبته أحد التقارير الموجهة إلى الرئيس هاري ترومان، وإلى كتابة الدولة لدفاع والجيش والبحرية وسلاح الجو وقيادة المارينز، مصدر التقرير مجلس الأمن القومي (NSC)، التقرير يقدم رؤية شاملة حول السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا، ويرفع القناع خاصة على الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحركات الوطنية في المغرب العربي¹⁰، وفي هذا التقرير السري يمكننا أن نقرأ خصوصا: (...بسبب أهمية إفريقيا الشمالية الإستراتيجية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المقاطعات الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، يشكلون مع بعض وحدة سياسية وجغرافية لشمال إفريقيا الفرنسي، والمغرب الأقصى هو الأكثر أهمية، باعتباره ركيزة أساسية كجسرين الأطلسي والمتوسط...)¹¹.

منذ صدور هذا التقرير أصبحت الإدارة الأمريكية، ترى نفسها أنها معينة بشكل مباشر بقضية ضمان الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي، ودافعهم الأساسي في ذلك الأهمية الجيوستراتيجية التي تكتسبها، ظهر هذا الاهتمام خصوصا مع بداية المد الشيوعي وانتصار الجيش الأحمر في أوروبا الشرقية، واندماج كامل هذه المنطقة ضمن نطاق النفوذ السوفيتي، وكانت المفاجئة أيضا مع تقدم الشيوعية عام 1946 في الصين، بقيادة ماوتسي تونغ (Mao. TSE. Ting) وتزامن هذا مع اندلاع الثورة الفيتنامية، مما أصبح يدل على بداية تضعف الإمبراطورية الاستعمارية الغربية في إفريقيا وآسيا، لقد تميزت السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة بالتناقض فمن جهة تعمل من أجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، ومن جهة أخرى كانت تحاول تطبيق المبادئ الأمريكية الداعمة لتقرير المصير لصالح المستعمرات، وهذا ما جعل فرنسا تثور ضد السياسة الأمريكية، ووضع الفرنسيون أمريكا أمام خيار واحد فقط لإتباعه وكان هذا الخيار هو دعم السياسة الفرنسية في الجزائر وفي باقي المغرب العربي.¹²

وضمن هذا السياق بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، في توطيد علاقاتها مع فرنسا وهذا للحصول على مكاسب في منطقة شمال إفريقيا، خاصة مع بداية الحرب الباردة وهو الأمر الذي قوى إرادة الولايات المتحدة الأمريكية لضمان وضعية مستقرة في شمال إفريقيا وخصوصا في المغرب العربي، من خلال الحصول على قواعد عسكرية بها خاصة بعد الزيارة المتكررة للوحدة البحرية الأمريكية لموانئ طنجة والجزائر وتونس.¹³

والملاحظ أن الصحافة السوفيتية كانت تتابع باهتمام تطور السياسة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي، فالأكثر التعاليق تداولها في الصحافة السوفيتية تؤكد أنه من بين شروط توقيع خطة مارشال، هو حصول الولايات المتحدة الأمريكية على قواعد عسكرية في المغرب العربي، وحسب الصحافة السوفيتية دائما، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تنظر إلى الأقاليم الفرنسية، في شمال إفريقيا بمكانة خاصة في إستراتيجيتها العسكرية، مؤكدين في ذلك على أنها قامت ببناء 40 قاعدة عسكرية في المغرب الأقصى و 50 قاعدة في الجزائر و 15 قاعدة في تونس و 70 قاعدة في إفريقيا السوداء.¹⁴

2- دمج الجزائر في مشروع مارشال :

لخص الدبلوماسي الأمريكي الكبير جورج كينان استنتاج جورج مارشال البليغ، عند مغادرته الاتحاد السوفيتي، عقب انتهاء أشغال مؤتمر موسكو¹⁵، حيث قال: (...كانت أوروبا في حالة من الفوضى، وكان لابد من فعل شيء ما، ولو أن مارشال لم يتخذ تلك المبادرة، لكان للآخرين أن يتخذوها...) ¹⁶، فالمبادرة التي يقصدها هي الإعلان عن مشروع مارشال لدعم أوروبا، اعتمدت الولايات المتحدة هذا البرنامج، لإعادة بناء اقتصاد أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص، على اعتبار أنها كانت أكثر المتضررين من دمار الحرب والأكثر تعرضا للتهديد الشيوعي، ظهر المشروع منذ شهر جوان 1947، وبسرعة تحول إلى محور أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية في أوروبا الغربية، أصبح سلاحا قويا خلال مرحلة الحرب الباردة، حيث ذهب ممثل الرئيس الأمريكي في أوروبا السفير هاريمان، في عام 1949 إلى حد وصف المشروع بأنه عملية لإطفاء الحرائق¹⁷.

أما الباحث ألفرد غروسر (Alfred Groser)، فقال إن فكرة مشروع مارشال كانت بالنسبة للإدارة الأمريكية، رهان جديد لرأسمالية صناعية جديدة، أي ليبرالية جديدة (Nio.Liberal)، وأصبحت أمريكا تعمل على تصدير هذا النموذج إلى أوروبا¹⁸، وتنفيذا لهذا المشروع أصبحت الإدارة الأمريكية مطالبة بتزويد فرنسا ومستعمراتها في شمال إفريقيا، بشحنات من القمح بلغت حوالي 1.087.000 طن هذا في شهر جويلية عام 1947، واعتبرت الجزائر عميلا مشاركا في هذا البرنامج، غير أننا نسجل رغبة واشنطن في اقامة برنامج مستقبل لبناء اقتصاديات إفريقيا الشمالية في إطار خطة مارشال، هذه الرغبة لم تجد التجاوب من السلطات الفرنسية¹⁹.

إن الفصل الثالث من نص الاتفاق الثنائي الأمريكي الفرنسي، ركز على الجزائر بصفة خاصة بتوضيح وضعها كما يلي: (...ضمن مصطلحات هذا الاتفاق، أن فرنسا تعني الأقاليم التابعة للجمهورية الفرنسية مع المناطق والأراضي التابعة لإدارتها، وفق تفويض دولي أو انتداب دولي بما في ذلك الاتحاد الفرنسي...)، وتدخل الجزائر تحت تعريف الأقاليم التابعة للجمهورية الفرنسية، وبالتالي تخضع لكل بنود الاتفاق، لقد منح مشروع مارشال

وسائل جديدة لفرنسا، وترك لها حرية التصرف دون أي اعتبار لأي معارضة يمكن أن تبرز من طرف الوطنيين الجزائريين، من هنا يمكننا الاستنتاج أن خطة مارشال، كانت تهدف من جهة أخرى إلى احتواء اقتصادي للمسألة الجزائرية²⁰، ولدمج الجزائر ومنطقة شمال إفريقيا في المخططات الأمريكية، مشروع مارشال ومعاهدة الحلف الشمال الأطلسي، نظمت الإدارة الأمريكية سلسلة من المؤتمرات حول شمال إفريقيا، ولعل أبرزها ندوة طنجة خلال شهر أكتوبر 1950، والتي جاءت لكي تحدد إطار السياسة الأمريكية في المنطقة وترسم الإستراتيجية الأمريكية الشاملة في المنطقة²¹.

أمام تنامي المد الشيوعي كانت فرنسا في حيرة من أمرها، من الأطماع الشيوعية تجاه مستعمراتها خلال فترة الحرب الباردة، وانطلاقاً من تجربتها الفاشلة في الهند الصينية، فإنها دأبت على الاستعانة بالحلفاء من خلال اتفاقيات التعاون للوقوف في وجه المد الشيوعي في المستعمرات الفرنسية، حيث جاء في مراسلة إلى وزارة الخارجية الأمريكية سنة 1950، طلبت فيه الخارجية الفرنسية من الحلفاء توحيد جهودهم لمنع الزحف الشيوعي في إفريقيا، عن طريق دمج مصالحهم الاقتصادية في القارة السمراء والجزائر جزء من القارة، وهذا الاقتراح هو متمم ومكمل لمشروع مارشال، وأصبح نواة لمشروع (أورا إفريقيا) وختاماً لهذا العنصر، فإن المرحلة أكدت على أهمية المساعدات الأمريكية في نجاح المشروع السالف الذكر، كان هدفه دمج اقتصاديات المستعمرات الإفريقية في الاقتصاد الأوروبي ومن هنا جاءت أصوات تطالب بدمج شمال إفريقيا في مخطط شومان المتعلق بالوحدة الأوروبية²².

بالرغم من المساعدات المالية الضخمة التي قدمها المشروع لفرنسا، إلا أن الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري، ظلت مزرية في صورة شبه مقدرة حيث استمرت البطالة وسياسة الأجور المتدنية سمة يوميات الفرد الجزائري، وكانت هذه الحالة أكثر انتشار بين العمال الجزائريين مقارنة بما كان يعيشه المعمرين أو الطبقة العمالية في فرنسا، وفي المقابل نلاحظ تواصل استهلاك واستنزاف الثروات الجزائرية، لفائدة الاقتصاد الفرنسي والغربي بشكل عام، وبالتالي فقد ازدادت الفوارق الاجتماعية بين أبناء الشعب الجزائري والمستوطنين الأوروبيين بشكل ملحوظ²³.

2-ب دمج الجزائر في معاهدة الحلف الشمالي الأطلسي:

رأينا في العنصر السابق، كيف مثل مشروع مارشال الجانب الاقتصادي من السياسة الأمريكية في أوروبا، بعد الحرب العالمية الثانية، أما الجانب العسكري لهذه السياسة، فتمثل في تشكيل التحالف العسكري لدول الشمال الأطلسي، أو ما يعرف بمعاهدة حلف الشمال الأطلسي NATO، ظهر هذا التحالف عندما اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، وازدياد النفوذ السوفيتي باتجاه أوروبا لذلك رأت كل من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا وللكسمبورغ، أن مصالحها تقتضي أن تتحالف عسكريا، وقد تم ذلك في ميثاق بروكسل المبرم في 17 مارس 1948، ولكن سرعان ما تبين أن تلك الدول غير قادرة بمفردها على الوقوف في وجه ما اعتبر توسعا سوفيتيا في الغرب دون المساعدة الأمريكية، لذا تم إجراء مفاوضات ومشاورات جمعت كل من الحكومة الأمريكية وحكومات أوروبا الغربية، أفضت إلى توقيع معاهدة التحالف الشمال الأطلسي في واشنطن في يوم الرابع من شهر أبريل 1949، أما جذور هذا الحلف فهي تعود إلى- مبدأ ترومان،- السالف الذكر-، الذي يمكن تلخيصه في التعهد الذي أخذه على عاتقه في الدفاع عن العالم الغربي (العالم الحر)، حيث جاء في هذا التعهد: (... أنه من الواجب على السياسة الأمريكية أن تقوم بمساعدة الشعوب التي تناضل ضد الاستعباد، من طرف أقليات (عصابات يسارية)، مسلحة أو ضغوطات خارجية...) ²⁴.

تزامن توقيع معاهدة هذا التحالف مع التهديد الشيوعي للاستعمار الفرنسي في آسيا، حيث كانت تقع أحداث الثورة الفيتنامية سنة 1946، الأمر الذي كان وراء إسراع فرنسا، إلى الانضمام إلى التحالف دون تردد لقد ترسم التحالف العسكري الفرنسي الأمريكي مباشرة بعد توقيع المعاهدة، وأثناء هذه المناسبة صرح "هنري كوي" عن رضا فرنسا لهذا التحالف حيث قال: (... إن بنود المعاهدة، تلزم الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن أوروبا...)، أول دفعة تسلمتها فرنسا كانت عبارة عن مجموعة من الطائرات الحربية، وصلت خلال شهر مارس 1950 وكان من نتائج انضمام فرنسا إلى الحلف الأطلسي هو إلحاق الجزائر بمنظومة الحلف الأطلسي، فقد نصت المادة الرابعة من المعاهدة على: (.. اعتبار أي هجوم (اعتداء) المسلح على أراضي عضو

أو أكثر من أعضاء التحالف، تعني الاعتداء على الأراضي التابعة للأعضاء في أوروبا، أو أمريكا الشمالية أو المقاطعات الجزائرية التابعة لفرنسا، أو إقليم تركيا أو الجزر الخاضعة لأعضاء منظمة الحلف الأطلسي....)²⁵.

كان الفرنسيون حريصين على قيام توازن داخل التحالف، عبر إشراك دولة متوسطة يتيح لها طلب إشراك المقاطعات الفرنسية في الجزائر، كما اشترطوا التزود بالسلح فوراً، ونشر القوات الأمريكية فوق أراضيها، وافقت الإدارة الأمريكية على تجهيز ثلاث فرق فقط من فائض المخزون الأوروبي، وقد أعلن جورج مارشال خلال زيارته لباريس في تشرين الأول 1948، أمام رئيس مجلس الوزراء الفرنسي هنري كوي، بأن يكتفي الفرنسيون فقط بتقديم قوات برية فيما تتكفل الولايات المتحدة الأمريكية بالقوات البحرية والجوية، غير أن الإدارة الأمريكية كانت تدرك أهمية الموقع الفرنسي الاستراتيجي المركزي في قلب أوروبا، ولا تدخر جهداً للتأثير في الحياة السياسية والرأي العام، وقد تلقت فرنسا ما يقارب نصف المساعدة العسكرية المرصودة قدرها 1450 مليون دولار²⁶.

احتلت إفريقيا الشمالية مع مطلع الخمسينات أهمية خاصة، تقريبا مثل الدور الذي لعبته أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث أنها ساهمت فعليا في مواجهة المد الشيوعي، لقد سمحت مستعمرات الاتحاد الفرنسي للرئيس فانسان أوريول بأن يقول: (..بأن إفريقيا الشمالية باستطاعتها تقديم 47.000 مجند سنويا لدعم الجيش الفرنسي).²⁷

أصبحت إذن الجزائر ضمن حدود التدخل العسكري الأمريكي، فالمعاهدة حملت اعترافا جماعيا بسيادة فرنسا على الأراضي الجزائرية من جهة، وتركت حرية استعمال القوة ضد الخطر المحتمل لتقديرات أعضاء المنظمة من جهة أخرى، وما أن ألحقت الجزائر بالحلف الأطلسي حتى أصبحت للسياسة الدفاعية الأمريكية مصلحة هامة في شمال إفريقيا، بل أصبحت الجزائر أهم من تونس والمغرب في السياسة الدفاعية الأمريكية على المدى البعيد²⁸.

بحكم بنود المعاهدة تحصلت الولايات المتحدة الأمريكية، على امتيازات جديدة في الجزائر تمثلت في محطات وقود الطائرات وهيكل عسكرية بحرية في الموانئ الجزائرية، واستفادت أيضا من مدارج للطائرات والمطارات وميادين الرمي والتدريب للجيش الأمريكي، ببساطة فإن

التراب الجزائري أصبح قاعدة تدريب وعبور وتموين للقوات الأمريكية لأجل غير مسمى، بعد أن تمت المصادقة على منح الولايات المتحدة الأمريكية هذه المصالح في 27 جوان 1950، ونظير هذه الامتيازات المتحصل عليها في الجزائر، فإن فرنسا مع بداية سنة 1950 أصبح بمقدورها استعمال أسلحة الناتو في الجزائر، فباعتراف وزير الدفاع الفرنسي جاك شوفاليه، فإنه بحلول سنة 1954 وهي السنة التي اندلعت فيها الثورة التحريرية، كانت فرنسا توظف 10% من أسلحة الناتو لديها في كل من الجزائر وتونس²⁹.

3 - توظيف التهديد الشيوعي للحفاظ على المصالح الإستراتيجية :

إن الدعم الذي خطيت به فرنسا من طرف الإدارة الأمريكية، كان من أجل الحفاظ على المصالح الاستعمارية الغربية في الجزائر، وكان هذا الدعم مشروطا دائما بعدم وصول الأحزاب الشيوعية إلى الحكم في فرنسا، فالخارجية الأمريكية كانت ترى أن الخطر الشيوعي أصبح منتشرًا على أوسع نطاق داخل فرنسا، وحتى داخل مستعمراتها بل أصبحت شمال إفريقيا هي الأخرى مهددة بالمد الشيوعي، فحسب تحليل مفصل من نائب وزير الخارجية الأمريكي، إلى القنصل الأمريكي بالرباط مورييس باسكي، أنه في شهر جويلية: (...كانت لديهم معلومات تفيد بأن الشيوعيين يعملون للوصول إلى السلطة في فرنسا، ولضمان سلامتهم فإنهم اتبعوا خطة إصلاحات تدريجية لفائدة الأهالي - يقصد الجزائريين -، تبدأ بمنحهم الحكم الذاتي بدلا من الاستقلال الفوري، وبما أن هذه الإصلاحات تأتي باسم فرنسا الشيوعية، فإن الإستراتيجية النهائية ستكون سيطرة الاتحاد السوفيتي على شمال إفريقيا....)³⁰، غير أن هذا التهديد لم يصل إلى درجة التهديد الشيوعي، الذي أصبحت عليه المستعمرات الفرنسية في الهند الصينية³¹.

وفي سنة 1947 صدر تقرير آخر للخارجية الأمريكية يعترف بوجود تهديدات تستهدف المنطقة ومما جاء فيه: (...بأن فرنسا ليس بمقدورها الحفاظ على الجزائر، ووضع سياسة موجهة لإيجاد حلول لأهم المشاكل المطروحة في الجزائر، وهذا ما سي طرح مشاكل جديدة لفرنسا في المنطقة مستقبلا خصوصا مع تزايد نشاط الوطنية العربية....)³².

ضمن نفس السياق جاءت تحذيرات دين أشسون (Dean Acheson) والتي جاءت كنتيجة للمخاوف الناتجة عن الزحف الشيوعي، وهي المخاوف نفسها التي كانت تشغل بال الحكومة الفرنسية، لذلك نجد أن الحاكم العام في الجزائر العاصمة، إيف شاتينو (Yves chatayneau) أبدى قلقه عن تداعيات زيارة أندري مارتى André Marty، الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي إلى الجزائر، وما ترتب عنها من نتائج على مستقبل الخط السياسي للحزب الشيوعي الجزائري، الذي يسير في فلك توجهات الحزب الشيوعي الفرنسي وفي هذا الإطار أشار إيف شاتينو، إلى أن تغيير هام قد يحدث في الجزائر من خلال محاولة الاتحاد السوفيتي والشيوعيين في تقديمهم لمشروع تحالف عرض على الوطنيين الجزائريين، تشترك فيه كل تيارات الحركة الوطنية الجزائرية³³، ويضيف إيف شاتينو: (... أنه إذ تم هذا التحالف فإن الحركة الوطنية الجزائرية، بإمكانها استغلال الصحافة القوية التي يمتلكها الشيوعيون، ومن الأمور التي أصبحت تثير مخاوف السلطات الفرنسية، أيضا هو التخوف من احتمال حدوث تقارب بين الاتحاد السوفيتي والجامعة العربية...) ³⁴، ظل إيف شاتينو متخوف من الضغط والتأثير الشيوعي على الحركة الوطنية الجزائرية، خصوصا مع تلاشي القطيعة بين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحزب الشعب الجزائري، وأصبح شاتينو يرى من الضروري القيام بعمل لكبح التأثير السوفيتي على الوطنيين عن طريق تحرك أنجلوساكسون³⁵.

خلال عام 1948 واصلت الخارجية الأمريكية تتبع تطور الوضع في الجزائر، حيث أعدت تقرير شرحت فيه السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا (Policy planing Staff) أكدت فيه: (...على أن فرنسا إذ لم تقم بإصلاحات في المنطقة، فإن الأطراف الشيوعية ستستغل الوضع المتدهور في الجزائر وتوظفه لصالحها، واصلت الإدارة الأمريكية من تحذيراتها للسلطات الفرنسية، من تزايد التوجهات الوطنية المطالبة بالاستقلال، وفي التقرير أيضا إشارة إلى أن الإدارة الأمريكية، كانت دائما تذكر السلطات الفرنسية بأنها لا تعمل من أجل تفجير الاستعمار الفرنسي من أجل تعويضه في المنطقة...) ³⁶، نلاحظ أن الخارجية الأمريكية تعمدت إضافة هذه الملاحظة، لأنها كانت تدرك الهواجس التي أصبحت عند الفرنسيين، جراء تزايد

نشاط الدبلوماسيين الأمريكيين في المنطقة، فحسب التقارير التي تحصلت عليها الخارجية الفرنسية، أن الاهتمام الأمريكي المتزايد بالمنطقة مبعثه الرغبة في الحصول على قواعد عسكرية لاستغلالها، في حالة أي هجوم شيوعي على أوروبا، غير أن الفرنسيون أصبحوا يشتهون في نشاط الدبلوماسيين الأمريكيين بتشجيعهم للوطنين المغاربة في المطالبة بالاستقلال³⁷.

الحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن ترغب في تكرار تجربة الهند الصينية في شمال إفريقيا، ووقوع هذه المنطقة تحت التأثير السوفيتي³⁸، لذا نجدها قد نظمت ندوة للممثلين الدبلوماسيين الأمريكيين في شمال إفريقيا، الذين اجتمعوا في باريس خلال شهري مايو 1948، وأكدوا في هذه الندوة على أنه من المستحيل النظر إلى الجزائر، بنفس الرؤية إلى الدول المجاورة (تونس والمغرب الأقصى)، وقد أوصت الندوة على ضرورة قيام الحكومة الأمريكية بطلب من نظيرتها الفرنسية في الإسراع في تطبيق الإصلاحات الجارية في الجزائر، - يقصد تطبيق القانون الأساسي 1947-، وأن الإدارة الأمريكية لا تطالب بإجراء إصلاحات جديدة³⁹.

إن المصالح المشتركة التي أصبحت تربط الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بحكم الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الطرفين، والمتعلقة باستغلال ثروات المستعمرات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المشتركة، فإن مستقبل العلاقات الفرنسية الأمريكية قد تطورت وازدهرت وعرفت أحسن فتراتها أثناء إدارة هاري ترومان، وبطبيعة الحال فقد كان هناك تأثير سلبي في تعامل الإدارة الأمريكية مع الحركة الوطنية الجزائرية ومطالبها (المسألة الجزائرية)، حيث أصبحت الإدارة الأمريكية بعيدة عن معرفة حقيقة تطور الحركة الوطنية⁴⁰، وما يجري بداخلها من تحولات عميقة خاصة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التي ظهر من بين صفوفها مجموعة تؤمن بالعمل المسلح كوسيلة وحيدة لتحقيق الاستقلال، في المقابل أصبح للإدارة الأمريكية والحكومة الفرنسية نفس الرؤية حول مستقبل المستعمرات (المسألة الاستعمارية)، من خلال الحكم على أن شعوب المستعمرات غير مؤهلة للحصول على الاستقلال الفوري أو حتى على الحكم الذاتي، نلاحظ هذا التوافق في الرؤية من خلال تصريح ممثل وزير الخارجية الفرنسي "غي دو لاتورنال" على هامش قمة

ثلاثية بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر مايو 1950: (..حيث توقع من احتمال ظهور الفوضى والدمار وعدم الاستقرار، إذ ما تم منح الشعوب الإفريقية الاستقلال، دون التحضير لذلك، الموقف الفرنسي كان يستند إلى تبرير بانعدام الكفاءة لدى الأفارقة وعدم مقدرتهم على تسيير أحوالهم...)، بالرغم من حصول الولايات المتحدة الأمريكية، على معلومات من طرف استخباراتها بوجود روح وطنية في بلدان شمال إفريقيا بتأثير من الجامعة العربية، إلا أنها شككت في مدى تمثيل الوطنيين الجزائريين لطموحات الشعب الجزائري، ورغم اقتناع المخابرات الأمريكية بأن الجزائريين أصبحوا في حالة عداوة لكل ما هو فرنسي وأمريكي في آن واحد، وهذا نتيجة للعلاقات الثنائية الإستراتيجية التي تربط البلدين، وهناك إشارة أيضا إلى أن الروح القومية في الجزائر هي القوة الحقيقية المستقبلية⁴¹، إلا أنها أصبحت تدعم الوجود الفرنسي في المنطقة بشكل مباشر وتعمل على إبعاد أي تهديد شيوعي على المنطقة خصوصا وأن المرحلة في نظر الإدارة الأمريكية، أصبحت حرجة وهذا لانشغالهم في الهند الصينية وفي كوريا، فمن غير المرغوب أن تنتقل عدوى الهند الصينية إلى إفريقيا الشمالية⁴².

في شهر نوفمبر من عام 1950 صدر تقرير آخر عن الوكالة المركزية الأمريكية (CIA)، التقرير لا يكاد يذكر أي وجود للروح الوطنية لمناضليين الجزائريين، وما لاحظته هو وجود كتل وطنية صغيرة تمثل بؤر إزعاج للإدارة الفرنسية، هذه الجماعات في نظر المخابرات الأمريكية تتحرك باستعمال ورقة الانتماء إلى الشيوعية، والتقرير يخلص إلى نتيجة مفادها أن الجزائريين والمغاربة عموما فإنهم مازالوا لا يستوعبون مفاهيم الاستقلال والحرية، عند وصول الضباط الأحرار في مصر إلى الحكم في جويلية 1952، بعد عملية انقلابية ضد حكم الملك فاروق، أصبح هذا يشكل انشغالا كبير لدى الفرنسيين والأمريكان في آن واحد، حيث تأكد لهم بأن القادة الجدد في مصر سيوحدون قضيتهم، مع الوطنيين من مناضلي حركة الانتصار المستقرين في القاهرة⁴³، لهذا الغرض فإن جيفرسون كافري السفير الأمريكي في مصر، بعث برسالة إلى وزير خارجيته جون فوستر دالاس، يوضح فيها المخاطر التي أصبحت تهدد الاستعمار الفرنسي

في شمال إفريقيا، خصوصا إذا ما تحولت القاهرة إلى مسرح مركزي لقرارات الحركة الوطنية الجزائرية⁴⁴

الحاكم العام ليونار (Leonard) هو بدوره أصبح يثير بعض المخاوف الناجمة عن بعض الإشاعات، المتعلقة بقيام الجنرال نجيب بعقد لقاءات مع قادة الحركة الوطنية المغاربة، المتواجدين في القاهرة وكان الحاكم العام ليونار لا يتمنى أن تتضامن الثورة المصرية، مع قادة الحركات الوطنية في المغرب العربي⁴⁵، في شهر سبتمبر 1952 صدر تقرير عن وكالة المخابرات الأمريكية، لاحظ التقرير عودة نشاط الوطنيين الجزائريين إلى الواجهة، مما جعل المستوطنين (الجزائريين من أصل أوروبي) يتسألون عن المشكل الجزائري وهو مسألة حسهم حيوية يستعصى حلها، بالمقارنة مع المشكلة التونسية والمغربية، حسب التقرير فإن الوضعية غير مستقرة وقد تؤدي إلى ظهور تمرد في يوما من الأيام على السلطة الفرنسية، يجبرها على ترك الجزائر وحسب التقرير دائما فإن هذا التاريخ (أي تاريخ التمرد) يبدو أنه مازال بعيد الأمد⁴⁶، بينما كانت تسود الانتفاضة في تونس والمغرب الأقصى، كانت الجزائر يسودها الهدوء في أغلب أنحائها، فالقنصل الأمريكي بالجزائر العاصمة (Lockett) يرى أنه لا يمكن الانشغال الآن بالوضع في الجزائر، بالمقارنة بالفوضى الموجودة في تونس ولا يمكن توقع حدوث شيء، مادامت فرنسا تقوم بمراقبة البلاد⁴⁷.

ويستند (Lockett) في تحليله إلى قوة فرنسا وضعف وسائل الجزائريين، ويضيف كذلك أنه عندما يتأكد الجزائريين من مساعدة وتأييد الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، لقضيتهم فإنهم لا يختارون التوجه نحو العنف⁴⁸، القنصل (Lockett) حاول تقديم (خلاصة) نظرة إجمالية حول المشكل الجزائري فقد نبه إلى انزعاج الجزائريين، من استمرار التدهور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، وأنهى تقريره بأن أكبر شريحة من الشعب الجزائري، غير جاهز وغير مهيا لإتباع القادة الوطنيين تجاه العمل المباشر (أي الثورة)⁴⁹.

في الأخير وكخلاصة لهذا المقال يمكن ملاحظة أن القنصل الأمريكي بالجزائر السيد كلارك، راح يؤكد حتى عشية اندلاع الثورة التحريرية على انعدام احتمال تهديد للتواجد الفرنسي في الجزائر، فحسب تقرير اعده وهو مؤرخ في 19 ماي 1954، أي قبل خمسة أشهر من

اندلاع الثورة الجزائرية، التقرير أشار إلى الانقسام الذي أصبحت عليه حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D)، وأن الجزائر في استقرار عام⁵⁰، وفي شهر سبتمبر 1954 صدر تقرير آخر عن تطور الوضع في الجزائر، حيث جاء فيه أن الحركة الوطنية الجزائرية خلال هذه الفترة أصبحت في مرحلة فتوتها، ولا تحمل في برامجها غير أهداف محدودة ولن يكون بوسعها إحداث اضطرابات عنيفة ضد فرنسا في الوقت الراهن، ما يلاحظ أنه حتى هذه المرحلة، فإن المسألة الجزائرية والمطالب الوطنية، كانت لازالت لم تترسخ كانشغال أساسي بالنسبة للخارجية الأمريكية، وهذا رغم رغبة الوطنيين الجزائريين في تدخل أمريكي لصالح قضيتهم مثلما كانوا في السابق- تجربة الحرب العالمية الثانية وذلك نتيجة استمرار الإدارة الأمريكية في دعم التواجد الفرنسي بالجزائر.⁵¹

الهوامش

- 1 - صاحب هذه النظرية هو هالفورد ماكيندر، وخلاصة نظريته هو أن قلب العالم ومحوره يتمركز في وسط وشرق أوروبا، ثم البحر المتوسط وشمال إفريقيا، أي المنطقة العربية بأسرها في المشرق والمغرب للمزيد من التفصيل راجع:
 - بكر صباح تنيرة، التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي، في السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية، بيروت، مايو 1985، ص 101.
 - محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال وإلى منتصف القرن العشرين، مركز الإسكندرية للكتاب: مصر 2005، ص 205، 206.
- 2 - محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 257.
- 3 - نفسه، ص 210.
- 4 - نفسه، ص 211.
- 5 - نفسه، ص 212.
- 6 - مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط، من ترومان إلى كيسنجر، في السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت 1985، ص 52.
- 7 - نفسه، ص 52.
- 8 - بكر صباح تنيرة، المرجع السابق، ص 105.
- 9 - Mohieddine Hadhri, L'URSS et le magrheb de la révolution d'octobre à l'indépendance de l'Algérie (1917-1962), ed, l'harmattan, 1985-p 99.
- 10 - Ibid, p99.
- 11 - Ibid, p99.
- 12 - Ibid, p100.
- 13 - Ibid, p101.
- 14 - Ibid, p103.
- 15 - هذا المؤتمر جمع وزراء خارجية أوروبا، عقد بموسكو في شهر أبريل 1947 لبحث مستقبل ألمانيا.

- ¹⁶ - ديفيد دبليو إيلوود، مشروع مارشال إستراتيجية أثبتت نجاحها (يو.أ.س. أيه) (U.S.A journal) أجنده السياسة الأمريكية الخارجية المجلد 2 العدد، 1 أفريل 2006.
- ¹⁷ - نفسه، نفس الصفحة.
- ¹⁸ - Paris, 1978. ALfred Grosser, les occidentaux, les pays d'Europe et les états- unis, depuis la guerre, ed, Fayard,
- ¹⁹ - فرحات جمال، السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها، وأثارها، دار الريحانة للكتاب، 2006. ص 84.
- ²⁰ - نفسه، ص 85.
- ²¹ - انظر تقارير الخارجية الأمريكية حول هذه المؤتمرات في معمر العاييب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962، اطروحة دكتوراه غير منشورة نوقشت بقسم التاريخ جامعة تلمسان عام 2010 ص ص 312-316 :
- MC Ghee, Summary of conclusion of Tangier conference 24/10/1950.F.R.U.S, 1950V.
- pp1571-1573.
- ويمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>
- ²² - محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول، ومطامح الشعوب ط 2 دار الكلمة لنشر 1983.
- ²³ - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 126.
- ²⁴ - محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، العدد 07، جويلية 1978، ص 94.
- ²⁵ - نفسه، ص 36.
- ²⁶ - ميكال بيار، تاريخ العالم المعاصر (1945-1991) (تر) يوسف صومط، دار الجيل الطعة الأولى، بيروت لبنان، (د.ت.)، ص 96.
- ²⁷ - جمال فرحات، المرجع السابق، ص 108.
- ²⁸ - معمر العاييب، الجزائر في الإستراتيجية العسكرية الغربية 1942-1962، مجلة المصادر، العدد 15، 2007.
- ²⁹ - انظر تقارير الخارجية الأمريكية حول هذه المؤتمرات في معمر العاييب، العلاقات الفرنسية الأمريكية....المرجع السابق، ص ص 317-320 :
- F.R.U.S, 1952-1954, XI-I, Nov 12, p397-398.
- يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>
- ³⁰ - انظر تقارير الخارجية الأمريكية حول هذه المؤتمرات في معمر العاييب، العلاقات الفرنسية الأمريكية....المرجع السابق، ص ص 319-320 :
- F.R.U.S. 1946, VII, P52-51
- يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>
- ³¹ - Irwin.M.Wall, L influence américaine sur la politique française 1945 1954, traduit par Philippe Etienne raviart, balland, 1989.
- p 382
- ³² - انظر تقارير الخارجية الأمريكية حول هذه المؤتمرات في معمر العاييب، العلاقات الفرنسية الأمريكية....المرجع السابق، ص 321 :
- F.R.U.S. 1947, VII 531.
- يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>
- ³³ - المقصود هنا المشروع الذي تبناه ودعا إليه الحزب الشيوعي الجزائري منذ عام 1946، حول تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية راجع:
- Samya el machat, Les états Unis et la guerre d Algérie, De la méconnaissance a la reconnaissance, (1954-1962), paris, L'Harmattan 1996.
- p20.
- ³⁴ - Ibid, p20
- ³⁵ - Ibid, p21
- ³⁶ - انظر تقارير الخارجية الأمريكية حول هذه المؤتمرات في معمر العاييب، العلاقات الفرنسية الأمريكية....المرجع السابق، ص ص 322-326 :
- F.R.U.S, 1948, III, pp 682-687.
- يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>
- ³⁷ --Note de renseignement sur les préparatifs anglo-saxons, 03/07/1947MEA, série B. Amérique 1944-1952
- état unis.P81.
- ³⁸ - Irwin.M.wall, op.cit, p93.
- ³⁹ - Samya el machat, les états unis et l'Algérie..., op.cit, p20.
- ⁴⁰ - جمال فرحات، المرجع السابق، ص ص 118-119.

⁴¹ - انظر تقارير الخارجية الأمريكية حول هذه المؤتمرات في معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية.. المرجع السابق، ص 327-

328

يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

F.R.U.S, May, 3.1950.III, pp 949-9504

⁴² - راجع الملخص الذي قدمه ماك غي حول ندوة طنجة عام 1950 في: معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية.... المرجع السابق

ص 320-317

-Samya el machat, les états unis et l'Algérie..., op.cit, p24 .

-⁴³

-Ibid, p22 .

-⁴⁴

-Ibid,p22.

-⁴⁵

⁴⁶ - انظر تقارير الخارجية الأمريكية حول هذه المؤتمرات في معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية.. المرجع السابق، ص 329-

330 يمكن مكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

-F.R.U.S, 1952-1954-XI,p382.

-Samya el machat, les états unis et l'Algérie..., op.cit, p22.

-⁴⁷

-Ibid, p22.

-⁴⁸

-Ibid,p22.

-⁴⁹

⁵⁰ - انظر تقارير الخارجية الأمريكية حول هذه المؤتمرات في معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية.. المرجع السابق، ص 331-

332: يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

F.R.U.S, August 31, 1952-1954, XI-I, p.391

-Samya el machat, les états unis et l'Algérie...,op.cit,p27.

-⁵¹